الشبيبة

١٠ فبراير ٢٠٠٩ تأسست عام ١٩٩٠ - يومية ، سياسية، شاملة

Mobile edition: wap.shabiba.com www.shabiba.com

قال: نعيش الأزمة المالية والخطر يبدأ عند تحولها إلى أزمة اقتصادية

الدكتور طلال أبو غزالة لـ«الشبيبة»:

الأزمة المالية العالمية.. أكبر عملية احتيال في التاريخ !!

لا خوف على الاقتصاد العماني والاقتصادات العربية تتعافى خلال عامين

حوار: سمية الزرعي ومحمد الدرعي

أكد الخبير والمحلل الاقتصادي العربي والعالمي الدكتور طلال أبو غزالة أن الخطر الأكبر في الأزمة المالية العالمية بدأ مع تحولها إلى أزمة اقتصادية وأكد في حوار مع «الشبيبة» أن السبب الحقيقي للأزمة هو عدم وجود الشفافية في أسواق المال الأمريكية و تداول المشتقات المالية في أكبر عملية احتيال شهدها التاريخ وقال إن الاقتصاد العربي سيكون أقل المتضررين من الأزمة العالمية لعدم وجود دولة عربية شريكة لأمريكا فنحن مستهلكون لمنتجاتها فقط، وأوضح أن أغلب الاقتصادات العربية ستتعافى خلال سنة أو سنتين وذكر أن استراتيجيات الاقتصاد العربي هي الأفضل والتداعيات الأخيرة تؤكد ذلك .

الاقتصاد العربي أقل المتضررين من الأزمة العالمية لأننا مستهلكون فقط !!

البرازيل وروسيا والهند والصين وكوريا .. التكتل الاقتصادي الأكبر القادم

■ طلال أبو غزالة

وفي لقاء مع «الشبيبة» بعد المؤتمر الصحفي الذي عقد بمقر مجموعة طلال أبو غزالة في الشرم قال الدكتور طلال: ظهرت الأزمة المالية العالمية نتيجة انهيار أسواق الأوراق المالية التي تتمثل ما يسمى بالمشتقات وهي مستندات مالية اخترعت وسماها الكثير من المحللين الاقتصاديين عملية احتيال، وأنا أقول أنها أكبر عملية احتيال مالي في التاريخ لأن حجمها وصل حسب تقدير أحدى مؤسسات النقد الدولي خمسمائة ترليون دولار، وكل ذلك على أوراق اصطنعت وصوفت و ليست لها أية قيمة يعني أن الشخص يشتري ورقة ويظن أن لها قيمة وتنتهي الى لا شئ كما سماها وورن بفت وهو أغنى رجل في العالم .

بيع الأوراق

لقد بدأت القصة بالرهن والإقتراض وكان يتم بيع ورقة الرهن إلى شخص آخر والآخر يبيعها لآخر بسعر أعلى وهكذا ثم تجمع كل هذه الأوراق وقد قامت عليها شركه كانت بدورها تبيع هذه الأوراق وكل ورقة منها ينتج عنها شركه جديدة بحيث تصبح سلسلة من الأوراق المالية المشتقة من أوراق أخرى ولذلك سميت بالمشتقات وعند اكتشاف هذه الأوراق التي ليس لها قيمة تحققا انهيار الشركات الكبرى المستثمرة فيها ومنها شركات التأمين والبنوك والشركات المالية وشركات الضمان وهي أكثر المؤسسات التي كانت تتعامل بهذه المشتقات وبالتالي انهارت هذه المؤسسات لأنها استثمرت بأوراق لا قيمة لها وتبين أنها لا تملك شيئا ..

وأضاف قائلا: وما حدث حتى الآن تسميه السوق الموازية لأنها طالت الأوراق المالية والأسهم وهذه كلها لا تؤثر على الناتج القومي يعني ليست في صلب الإقتصاد الوطني، واليوم بدأت هذه الأزمة المالية تكبر لتصبح أزمة اقتصادية فأوباما صرح مؤخرا أن الوضع الاقتصادي يسير إلى الأسوأ وليس إلى الأحسن، وأرى أننا أمام مرحلة تنتقل فيها هذه الأزمة المالية لتصبح أزمة إقتصادية وهنا الخطر لأنها ستضرب عصب الاقتصاد وأنا أتكلم عن أمريكا والدول الشريكة لها وليس منها أية دولة عربية حيث لاتوجد دولة عربية شريكة لأمريكا، فالدول العربية ليست إلا سوق لبضائعها ولاستثمار أموالها فيها وهذه ليست شراكة

أسرائيل أكثر المتضررين

واستطرد قائلا: مما لاشك فيه بأن هناك ترليونات الدولارات خسرها المستثمرون العرب في الأسواق الأمريكية و هذه هي خسارتنا، فبالتالي خسارتنا ليست اقتصادية والخاسر الأكبر في هذه الأزمة هم الشركاء الرئيسيون لأمريكا وفي مقدمتهم أسرائيل لأن اقتصادها يعتمد على الغرب والشركاء الأوروبيين لأن ٩٥٪ من انتاجها يباع في الأسواق الأمريكية والغربية، ويبقى أن هذه الأزمة هي من الأسباب التي اضطرتها لايقاف الحرب على غزة إضافة إلى اكتشاف الغاز في بحر غزة .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية وبموجب بعض الاتفاقيات أصبح هناك سوق مال واحد وعملة واحدة ومركز مالي واحد وكل ما يتعلق بحركة مال العالم كلها مربوطة بالسوق الأمريكي، فأذا على سبيل المثال لو أردت أن أحول دولارا من بنك في عمان إلى بنك آخر داخل عمان أيضا فإن الحوالة سوف تذهب إلى نيويورك وترجع فبالتالي سوق المال العالمي كان مربوطا بمركز واحد فإذا انهار هذا المركز فسينهار معه الاقتصاد العالمي وبدرجات حسب تعلقه بهذا المركز و هذا سيؤدي حتما إلى تغيير النظام المالي العالمي وستصبح هنالك مراكز مال عديدة وعملات قياس جديدة غير الدولار وتتشكل تكتلات اقتصادية جديدة، ويقول رئيس البنك الدولي انه خلال عشر سنوات سيصبح السبعة الكبار من التاريخ يعني ستتغير تركيبة السبعة الكبار طبعا أمريكا ستبقى ولكن سيدخل لاعبون جدد ويخرج لاعبون، وسيجتمع أوباما في أبريل القادم بالعشرين الكبار الذين دعاهم بوش سابقا، وبعد عشرين عاما تقول الدراسات الرسمية الأمريكية الصادرة عن مراكز البحث الحكومية سيحدث تكتل اقتصادي جديد قد يصبح الأهم في العالم والذي اسموه (BRICK) وهي الحروف الأولى من كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وكوريا وهذه الكلمة تعني (طوبة أو الطابوقة) حيث أن هذه الدول ستصبح هي الدول الرئيسية أو المسيطرة في العالم، وحسب ما يقول رئيس وزراء بريطانيا : إن منظمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبحت بالية أي أنها لا تصلح لهذا الزمن وبالتالي ستتغير هذه المنظمات التي تحكم النظام المالي والإقتصادي في العالم .

اقتصاد السلطنة بخير

وعن تأثير الأزمة علينا كعرب قال أبو غزالة : هذا يعتمد على ارتباطنا بأسواق المال العالمية وبالذات الأمريكية، فإذا كان هناك ارتباط ستكون هناك تأثرات كبيرة ولكن في جميع الأحوال لن يصاب اقتصاد اية دولة عربية بضرر مدمر أو مؤلم مثل الغرب لأن اقتصادنا لايعتمد لا على علاقات مالية ولا ارتباط بأسواق المال أي أننا لسنا شركاء معهم وأتوقع خلال سنتين ستتحسن الأوضاع الاقتصادية في كل المنطقة العربية وبالذات دول الخليج ونعود إلى عملية النمو والازدهار واكد تصريح في قطر مؤخرا أن النسبة المتوقعة في نمو الاقتصاد ١٠ ٪ وهذا رقم كبير ولم يحدث إلا في الصين وهذا يدل على أن المنطقة العربية بخير وفي أمان والسلطنه شأنها شأن هذه الدول ولن يكون هناك تأثر مباشر بإذن الله .

سوق دبي

أما بالنسبة لبعض الأسواق مثل دبي : فأرى أن قرارها بإيجاد سوق مالي عالمي صائب وفي ذلك الوقت كان قرارا محمودا ولو لم تنهار السوق الأمريكية لما كانت هناك مشكلة وبما أنه سوق مالي فإنهيار السوق المالي الرئيسي سيضربك كما ضرب السوق المالي البريطاني لتكون سوقا ماليا عالميا فالسوق العالمي البريطاني والسوق المالي بدبي تأثرا بإنهيار السوق المالي الرئيسي وهو الأمريكي وانهيار السوق العقاري أيضا سببه هذا الانهيار لأنه مرتبط بالشركات العقارية والشركات المالية الدولية، إذن نحن هنا في مشكلة فيما يخص العقارات ونزولها والذي يقدر بحوالي ٣٠ ٪ وحتى لو نزلت إلى ٥٠٪ ما زالت قيمتها أعلى من قيمتها الحقيقية، فعلى سبيل المثال لو أشتريت عقارا قيمته بالمتر ٤٠٠٠ دولار وأعطيت فيه ٢٠٠٠٠ دولار ولم تبع ونزل بعد ذلك إلى النصف أي إلى ١٠٠٠٠ دولار فلا توجد خسارة، فهنا الانخفاض موجود ولكنه ليس أقل من القيمة الحقيقية للعقار أي يوجد هناك انخفاض في قيمة المضاربة فقط، فبالتالي لا أرى خوفا على دبي ولا على غيرها لأن سوق الإنتاج الرئيسي للاقتصاد الأساسي لن يتأثر فتجد جميع المحلات تبيع والصيدليات تبيع والمستشفيات تعمل .. هنا هو الاقتصاد وهو نتيجة الدخل القومي الناتج عن العمل الانتاجي فبيع العقار بين الأفراد لايدخل في الاقتصاد ولايضيف للدخل القومي - كأن هذا الشخص ربح وذلك خسر لذا فإن ذلك لا يدخل في الجانب الاقتصادي - والوضع هنا في السلطنة جيد حيث أنني أتوقع في نهاية ٢٠٠٩ م ستخرج السلطنة من أي أضرار ضارة لإن ارتباط السلطنة قليل جدا وحذر بالأسواق المالية العالمية وبالأسواق العقارية العالمية، فالتأثر في السلطنة معنوي بسبب الإعلام، وإنتاج السلطنة في الداخل كما هو لم يتأثر، فالإنتاج الذي كان يصدر إلى الأسواق الأمريكية ولم تتبقه فيكل بساطة ستتغير جهة التصدير إلى دول هي في حاجه اليه لأن السلطنة لم تكن مرتبطة بشراكة مع الأسواق الأمريكية فالبضاعة هنا نستطيع أن نبيعها في أي مكان .

تحولات نقدية قادمة

وحول العملة الخليجية الموحدة وعدم دخول السلطنة فيها قال أبوغزالة: العملة هي عملة قياس وكما أتفاعل مع جيراني أو مع المجتمع الدولي أو مع منطقة اليورو ليست لها علاقه مع الأزمة الحالية، وأرى أن العالم مقبل على تحولات نقدية ومالية واقتصادية، فبالتالي يجب أن يكون هناك تعدد عملات كما ذكر ساركوزي ذلك بصراحة فبالتالي كل مجموعة من الدول تربط نفسها بأحدى هذه العملات أو بمجموعة عملات أو تعيد النظر في معايير العملة باعتبار ما سيجري في العالم وهذا ليس خطأ، وأنا لا أريد أن أربطها بمشكلة الأزمة المالية أو الأزمة الاقتصادية فهذا مختلف تماما .

٢٠٣٠ عام الكارثة النقدية

وقال أبوغزالة أن عام ٢٠٣٠ م عام الكارثة في النقد فالأزمة الحالية هي أحدى بوادر هذه الكارثة ودنا أنا أتكلم بأن العالم الغربي بقيادة أمريكا سيمر خلال ١٠ سنوات بظروف صعبة جدا ليس فقط بسبب الأزمة المالية أو الاقتصادية الحالية التي نشهدها هذا العام بل لأن ذلك سيلزم أمريكا بالبدأ تغيير نظام الاقتصاد، فالنظام الاقتصادي الحالي ثبت أنه خاطئ وفاشل لأنك عندما تقفد الرقابة على الشركات وتسمح للمؤسسات المالية أن تقرض الشركات ثلاثين مرة وهذه المؤسسات المالية تقرض فوق طاقتها، ولا يسمح للدولة أن تساهم في الشركات ولا أن تدعمها ولا أن تقرضها ولا تتدخل فيها ولا أن تعرف بيانات عنها فبالتالي يجب أن يتغير هذا النظام وتغييره بطبيعة الحال صعب لأن فيه تغييرا للدستور، فبالتالي فإن هذه الفرضيات وهذه الاحتمالات ستؤدي إلى إنهيار كبير قادم.

وردا على سؤال حول وجود مؤامرة للاستيلاء على رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج قال : علينا أن نبتعد عن هذا التفكير فكيف لي أن أتآمر على نفسي ولا بد من إعادة هيكلة النظام المالي العالمي ومؤسساته بما فيها صندوق النقد والبنك الدولي . وفيما يتعلق بالقول أن هذا الانهيار يعد فشلا للرأسمالية أؤكد أن الرأسمالية غير المنظمة سيب ولكن هذا النظام سيستمر لأنه الأنجح مع التنظيم طبعا فالنظام الرأسمالي يشجع الإنتاج ولولا حوافز الانتاج لما نتج عنه ابداع ونما صنعت الثروة والنظام المصرفي ولما كان هناك دخل لذلك يجب استمرار النظام الرأسمالي مع تقنينه من خلال الرقابة الحكومية بصفتها الراعي الصالح للمجتمع.

وحول عدم خروج أمريكا من هذه الأزمة إلا بتغيير العملة قال أبو غزالة : تغيير العملة ليس حلا وإنما سينتج تعددا للعملات وهذا ما تؤكده السوق الأوروبية حيث تؤكد أنه لتجنب انهيار الاقتصاد العالمي مرة أخرى فلا بد من تعدد العملات.

وردا على سؤال حول منظمة التجارة العالمية قال أبو غزالة: منظمة التجارة العالمية في حالة جمود منذ جولة الدوحة ولم يصدر عنها أي شيء لذلك فهي في حالة مرض منذ جولة الدوحة وهناك مطالبات بأعادة النظر في هذه المنظمة ،وعندما انتخبت هنا اسبوعين في القاهرة رئيسا للمناظرة للأفروآسيوية للعولمة وجدت أن أكثر من ٨٠٪ من الدخل القومي في العالم المتقدم في مجال الخدمات والخدمات قابلة للتداول من خلال الانترنت ولا تحتاج الى رقابة أو ترخيص والرئيس الأمريكي الجديد يتحدث عن بنية تحتية لتسهيل تجارة الخدمات وذلك من خلال تصدير الخدمات الى الخارج ومن المؤسف جدا أن ٢٠٪ فقط من التجارة العالمية خدمات فقط بينما تشكل ٨٠٪ من الناتج القومي لذلك فإن المستقبل لتجارة الخدمات .